المصـــــدر : البلاد
التـــاريخ : 07-06-2008 العـــدد : 18820
الصفحـات : 11 المسلسل : 96

المبيعات ٢,٤ مليار والمشتريات ٣,٥ مليار ريال في مايو الماضي

مستثمرو الخليج يتداولون ٦ مليارات ريال في سوق الأسهم السعودية

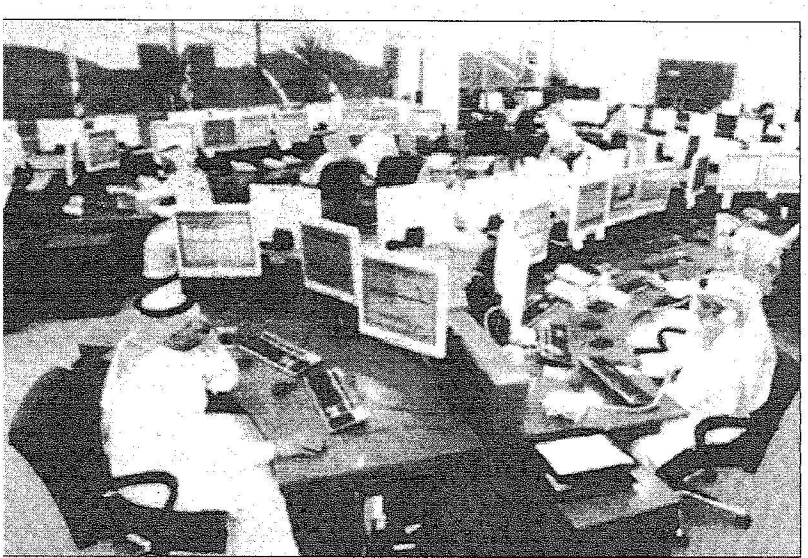

تداول ١٥٦,٨ مليار ريال في مايو بانخفاض ٢٢,٣ عن شهر أبريل

تداولات الأفراد السعوديين تسيطر على السوق والمبيعات ١٤٠,٩ مليار ريال

المصـــــدر :	البلاد		
التـــاريخ :	07-06-2008	العـــدد :	18820
الصفحـات :	11	المسلسل :	96

الرياض -واس

بلغت القيمة الإجمالية للأسهم التي تداولها المستثمرون من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في سوق الأسهم السعودية خلال شهر مايو الماضي نحو ستة مليارات ريال حيث بلغت مبيعاتهم 2.41 مليار ريال أي بنسبة 1.5 % في حين بلغت مشترياتهم 3.56 مليار ريال أي ما نسبته 2.3%.وبلغت كمية الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية خلال شهر مايو 2008م 156.58 مليار ريال، بانخفاض قدره 22.35 % عن تداولات شهر ابريل من العام 2008، والتي كانت 201.65 مليار ريال، نفذت من خلال 4.39 مليون صفقة. ظلت تداولات الأفراد السعوديين هي المسيطر على السوق، حيث بلغت مبيعات الأفراد 140.99 مليار ريال أي بنسبة 90 % من جميع عمليات السوق أما عمليات الشراء فقد بلغت 140.36 مليار ريال أي بنسبة 89.6 % من جميع عمليات السوق.

وكانت هيئة السوق المالية قد أصدرت في 24 / 9 / 2007م قرارا بتطبيق المساواة التامة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك الأسهم وتداولها بالسوق المالية السعودية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم 267 وتاريخ 14 / 8 / 1428هـ ونص قرار مجلس هيئة السوق المالية على ما يأتي :

أولا: على شركة السوق المالية السعودية "تداول" المساواة التامة بين مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمواطنين السعوديين في مجال تملك الأسهم المدرجة في السوق وتداولها.

ثانيا: يخضع مواطنو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأحكام والشروط التي يخضع لها السعوديون في مجال تملك الأسهم المدرجة في السوق وتداولها.

ثالثا: لأغراض تطبيق هذا القرار يُقصد بمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأشخاص الطبيعيون الذين يتمتعون بجنسية إحدى دول مجلس التعاون الخليجي ، والأشخاص الاعتبارية المملوك غالبية رأسمالها لمواطنين من دول المجلس أو حكوماتها ويتمتع بجنسية إحدى دول المجلس، وفقا للتعريف الوارد في قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في دورته الخامسة عشرة.

وجاء القرار بتطبيق السماح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي تداول وتملك الأسهم في السوق السعودي في نطاق تفعيل السوق الخليجية المشتركة التي أعلن عن قيامها في القمة الثامنة والعشرين لقادة دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة في بداية شهر ديسمبر من العام 2007 ووصفت في حينها بأنها قمة الإنجاز الاقتصادي. ومرد ذلك الإعلان عن تدشين السوق المشتركة الخليجية ابتداء من يناير 2008 ما يعد أهم إنجاز اقتصادي منذ أول قمة للمجلس في العام 1981.

ويرتكز مفهوم السوق الخليجية المشتركة على منح وسائل الإنتاج حرية الحركة في التنقل بين الدول الأعضاء بموجب المشروع، ويحق لمواطني دول المجلس مزاولة جميع الأنشطة الاستثمارية والخدمية وتداول وشراء الأسهم وتملك العقارات والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية في الدول الأعضاء كما يسمح بحرية تنقل رؤوس الأموال وحقوق التأمين والتقاعد فضلا عن العمل والتوظيف في القطاعات الحكومية والأهلية في جميع دول المجلس.وجاء إطلاق مشروع السوق المشتركة تتويجا لما تحقق في القمم السابقة وخصوصا قمتي أبو ظبي والرياض وكانت دول المجلس قد وافقت في قمة أبو ظبي في العام 2005 بالسماح لرعايا دول المجلس بفتح مكاتب لتوظيف الأهلية وتأجير السيارات ومعظم الأنشطة الثقافية. كما أضافت قمة الرياض في العام 2006 ثلاثة أنشطة جديدة هي خدمات التأمين والتخيص لدى الدوائر الحكومية والنقل والتي يسمح بموجبها لجميع رعايا دول المجلس ممارستها داخل الدول الأعضاء. فالمواطن الخليجي ليس بحاجة لحمل جنسية البلد الآخر حتى يتمتع بمزايا السوق المشتركة فحوزته للمتمتع بالمزايا هو جنسية بلاده.

يشار إلى أن المملكة العربية السعودية صاحبة أكبر اقتصاد في المنظومة الخليجية وعليه يمثل الاقتصاد السعودي حجر الزاوية في مشروع السوق المشتركة.

وبالعودة إلى سوق الأسهم السعودية لابد من استرجاع التطور التاريخي لها حيث بدأت السوق بالظهور الفعلي بتكوين أول شركة سعودية عام 1930م ، وهي الشركة العربية للسيارات برأسمال قدره 12 مليون ريال، وكانت السوق في تلك الفترة قائمة في ظل غياب الأنظمة والقوانين التي تساعد على تكوين وإنشاء الشركات، وبعد توحيد البلاد واكتشاف البترول، أخذت عملية تطوير وإنشاء الهياكل الاقتصادية بالنمو والزيادة حتى صدور أول مرسوم ملكي رقم "6" في العام 1386هـ والذي أدى إلى برزغ وزيادة في عدد الشركات المساهمة ودمج العديد من الشركات الصغيرة وخاصة شركات الكهرباء ومحاولة سعودة بعض البنوك الأجنبية العاملة في المملكة.

وفي 11 / 7 / 1403هـ صدر مرسوم ملكي بحصر تداول الأسهم المحلية عن طريق النوك وتشكيل اللجنة الوزارية المكونة من وزارة المالية ووزارة التجارة ومؤسسة النقد لوضع الضوابط والأسس التنظيمية للسوق.

وفي العام 1985م بدأت ملامح السوق بالظهور وإن كانت غير رسمية وذلك عن طريق مكاتب الوساطة لبيع وشراء الأسهم. حيث كانت عملية البيع تستوجب الانتقال من مكتب لآخر للحصول على أفضل الأسعار، فضلا عن تأخير نقل الملكية والتي كانت ما تتم عن طريق الشركات المصدرة، وذلك بإلغاء لشهادة القديمة وإصدار أخرى باسم المشتري الجديد وكانت تستغرق العملية في الغالب أسبوعين حتى يمكن إتمامها.

وفي تلك الفترة نشأت شركة تسجيل الأسهم لتقوم بدور التنسيق والوساطة بين البنوك لإتمام عمليات التسجيل و المناقلة بالتنسيق مع الشركات، وتم إنشاء أول نظام للتسويات وبدء العمل به في العام 1989م. ومن هنا كانت الخطوة الأولى نحو إنشاء نظام آلي يتيح ويسهل التداول عبر البنوك التجارية وفروعها في المملكة.

وفي السنوات الأولى تم استخدام الوثائق الصادرة من النظام "الإشعارات" وذلك لسهولة وتيسير عمليات البيع والشراء مع بقاء إمكانية بيع الشهادات في نفس السوق قائمة. كانت البدايات للنظام محصورة في وحدات اتداول المركزية للبنوك والتي تم تأسيسها في أواخر العام 1990م

والتي حصرت التداول الآلي في مدينة الرياض حتى العام 1992م الذي شهد بداية ربط فروع البنوك مباشرة بالنظام وتوزيع بيانات ومعلومات التداول لجميع فروع البنوك بالمملكة.

وكانت السوق المالية تحت إشراف وتنظيم مباشر من قبل لجنة الإشراف المنبثقة عن اللجنة الوزارية لفترة تجاوزت 15 عاما. كانت اللجنة تقوم بجميع الأدوار الإشرافية والتنظيمية والرقابية على السوق. تتكون اللجنة من وكلاء الوزارات لكلا من وزارة المالية ووزارة التجارة ووكيل محافظ مؤسسة النقد.

وظلت اللجنة تدير وتنظم عمليات السوق حتى صدر نظام السوق المالية وتأسيس هيئة السوق المالية كجهة مشرفة ومشرعة للسوق بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم "م/ 30" وتاريخ 2 / 6 / 1424هـ. وقامت الهيئة بعد تشكيل أول مجلس لها بموجب الأمر الملكي الكريم رقم "1 / 114" وتاريخ 13 / 5 / 1425هـ بإعادة تنظيم ودفع السوق المالية لتصبح واحده من أكبر الأسواق الناشئة بالعالم خصوصا ما صاحب تلك الفترة من زيادة في عدد الشركات المدرجة وقيام البنوك بإنشاء صناديق الاستثمار سواء تلك الخاصة بالأسهم المحلية أو الاستثمارية العامة

مثل أسهم السندات الدولية والمرابحة والإسلامية وغيرها، كما تم فتح السوق لمواطني دول مجلس التعاون وذلك بهدف تنمية فرص الاستثمار المباشر، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للعرب والأجانب المقيمين بالاستثمار في السوق بشكل مباشر.

المصـــــدر : البلاد
التـــاريخ : 07-06-2008 العـــدد : 18820
الصفحـات : 11 المسلسل : 96

ومن أهم المؤسسات المالية التي تضمنها نظام السوق المالية إلى جانب هيئة السوق المال السوق المالية السعودية وهي الجهة التي أنيط بها الجانب التشغيلي للسوق. لجنة فصل المنازعات للأوراق المالية وهي لجنة تختص بالفصل والنظر في النزاعات التي تقع في نطاق نظام السوق المالية. مركز إيداع الأوراق المالية.

ومن أهم القرارات التنظيمية للهيئة صدور قرارها القاضي بأن تكون القيمة الاسمية لسهم شركة المساهمة عشرة ريالات وذلك في 27 / 3 / 2006 م تماشياً مع قرار مجلس الوزراء مما يعني تقسيم السهم إلى خمسة أسهم لجميع الشركات المدرجة في السوق. وبعد الإطلاع على الدراسة الفنية المقدمة من السوق المالية "تداول" بشأن الوسيلة الانسب لتطبيق ذلك على الشركات المدرجة في السوق وأن يكون ذلك بشكل مرحلي حسب عدد المساهمين في هذه الشركات.

وفي 30 / 10 / 2007م، صدر قرار الهيئة يظهر رغبتها في تطوير وتحديث السوق المالية في تطوير وتحديث السوق المالية السعودية، وفي ضوء ما يتوافر لدى نظام التداول الجديد من إمكانات وقدرات تقنية واسعة ومتميزة، ولمواكبة النمو المتضطرد في عدد الشركات المدرجة وتنوع أنشطتها أعدت الهيئة مشروعا لإعادة هيكلة قطاعات السوق، وتطوير مؤشراته الرئيسية والقطاعية بحيث تعكس بشكل أفضل التغيرات السعرية في أسهم الشركات المدرجة.

ووافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز إل سعود حفظة الله، في جلسة يوم الاثنين 29 / صفر / 1428هـ على تأسيس شركة السوق المالية السعودية "شركة مساهمة سعودية" برأسمال قدرة "1200" مليون ريال، وذلك تنفيذاً للمادة العشرين من نظام السوق المالية.

وأصدرت الهيئة خلال الفترة الماضية العديد من اللوائح التي تنظم إعادة السوق المالية ونشاطاتها ولعل من أهمها لائحة سلوكيات السوق. وقواعد التسجيل والإدراج. ولائحة الأشخاص المرخص لهم. ولائحة أعمال الأوراق المالية. ولائحة صناديق الاستثمار العقاري. ولائحة حكومة الشركات. ولائحة صناديق الاستثمار. ولائحة طرح الأوراق المالية.

يشار إلى أنه بعد صدور نظام السوق المالية واستناداً إلى المادتين الخامسة والسادسة من النظام انتقلت المهام التنظيمية والإشرافية لعمليات الطرح إلى هيئة السوق المالية التي سعت إلى وضع أفضل المعايير والإجراءات لتنظيم عمليات الطرح وتنظيم أساليب التمويل للشركات بالتركيز على حماية المستثمرين من خلال توفير المعلومات والبيانات المطلوبة للراغبين في الاكتتاب والمشاركة. وصدرت لائحة تنظيمية عن طرح الأوراق المالية صادرة من مجلس هيئة السوق المالية تحتوي على واحد وعشرين مادة بموجب القرار الذي صدر في 20 / 8 / 1425هـ الموافق 4 / 10 / 2004م والمعدل بقرار مجلس هيئة السوق المالية الصادر بتاريخ 3 / 12 / 1427هـ الموافق 24 / 12 / 2006م.

كما أصدر مجلس هيئة السوق المالية لائحة أخرى عن قواعد التسجيل والإدراج تحتوي على أربعين مادة صادرة بتاريخ 20 / 8 / 1425هـ الموافق 4 / 10 / 2004م والمعدل بقرار مجلس هيئة السوق المالية الصادر بتاريخ 3 / 12 / 1427هـ الموافق 24 / 12 / 2006م.

ووصل عدد الشركات المدرجة في السوق حاليا إلى نحو ١٤١ شركة مساهمة في حين كان عددها في العام ١٩٩٠م، لا يتجاوز ٦٠ شركة مساهمة وكانت أيام التداول من السبت حتى الأربعاء، حتى العام ١٩٩٦م، عندما أضيف يوم الخميس إلى أيام العمل الأسبوعية للسوق. كانت أحجام التداولات بسيطة في ذلك الحين فكان متوسط عدد الصفقات اليومية لا يتجاوز ٢٤٠ صفقة في اليوم، وقيمة الأسهم المتداولة لا تتجاوز ١٧,٠٠٠,٠٠٠ مليون ريال، ومع نمو عدد الإدراجات وإجراءات الشركات.

وظلت هذه المعدلات تنمو ولكن بشكل بطيء حتى العام 2002م، عندما بدأت المعدلات اليومية تتضاعف فزادت قيمة الأسهم المتداولة من 4.4 مليار ريال في العام 1990م لتصل على 133 مليار ريال نهاية العام 2002م، والتي قفزت في العام التالي لتصل إلى 4 أضعاف واستمرت في النمو حتى وصلت إلى أعلى قيمة لها عند 5.261 تريليون ريال في نهاية العام 2006م، صاحب ذلك زيادة في عدد العمليات اليومية ونمو معدلاتها لتبلغ ذروتها ليصل أعلى رقم يحققه قرابة المليون صفقة في اليوم الواحد.

ورغبة من مجلس هيئة السوق المالية لتوحيد أيام التداول الأسبوعية أصدر المجلس في 15 / 6 / 2006م، قراراً يقضي بتحديد أيام التداول الأسبوعية من السبت إلى الأربعاء وإلغاء تداول يوم الخميس من كل أسبوع. كما أصدر مجلس الهيئة في 28 / 11 / 2006م، قراراً يقضي بتعديل الجلسات اليومية وقصرها في جلسة واحده تبدأ يومياً من الساعة 11 صباحا وتنتهي في الثالثة والنصف عصراً من السبت إلى الأربعاء من كل أسبوع.

وتزايدت وتيرة الإدراج في السوق خلال السنتين الماضية ليصل عدد الشركات المدرجة في السوق في نهاية العام 2007م إلى 111 شركة، وبلغت القيمة السوقية لهذه الشركات في نهاية العام إلى 1.946 مليار ريال، كما أنها حملت أكبر عدد من الشركات التي يتم إدراجها في عام واحد تمثلت بـ 25 شركة متنوعة النشاط والحجم بلغت قيمتها السوقية 18 مليار ريال سعودي.

وسعت هيئة السوق المالية إلى إعادة تنظيم أعمال الأوراق المالية حرصا منها على سلامة التعامل وحماية المستثمرين ورغبة في تحسين مستوى جودة الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات فقد أصدرت الهيئة لائحة أعمال الأوراق المالية التي تنظم أعمال الأشخاص المرخص لهم والتي تم توزيعها إلى التعامل والإدارة والترتيب وتقديم المشورة والحفظ.

ونصت اللائحة بعدم القيام بأي من أعمال الأوراق المالية ما لم يحصل الشخص على ترخيص بذلك. وقد تضمن القرار الصادر من مجلس الهيئة قراراً ملزما للبنوك التجارية العاملة في المملكة بالفصل التام لأعمال الأوراق المالية وضرورة حصول الشركات التابعة لها على التراخيص اللازمة لمزاولة أيا من الأعمال السابقة أعلاه.

وفي نهاية العام 2007م، قامت جميع البنوك باستكمال عمليات الفصل وتكوين كيانات مستقلة لمزاولة النشاط والتعامل.

ووصل عدد شركات الوساطة العاملة في السوق حاليا إلى 22 شركة تقدم خدمات البيع والشراء لجميع شرائح المستثمرين علماً بأن إجمالي عدد التصاريح الصادرة من هيئة السوق والتي تخص الأشخاص المرخص لهم تجاوزت 100 ترخيص مما يعني أن هناك المزيد من الأشخاص المرخص لهم والحاصلين على ترخيص التعامل سينضمون قريباً إلى منظومة المؤسسات التي تقدم خدمات البيع والشراء للأسهم المحلية في السوق.

وتعمل الهيئة على تنظيم سوق الأوراق المالية ومراقبتها ، وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وتحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية ، و تنظيم مراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة.

وبناءً على التوصية من اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى وعلى نظام الشركات اعتمد وزير التجارة كجهة مشرفه على الشركات قراراً يقضي بتعزيز دور الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة والتأكيد على ضرورة كفاية المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها ونشرها للجميع، حتى صدرت لائحة حكومة الشركات المساهمة من قبل هيئة السوق والتي عززت بدورها الدور الرقابي والإشرافي على الشركات المدرجة في السوق من خلال إلزامها بما يلي :

1 . تعد الشركة إقراراً وفق النماذج المعدة سلفاً يوضح فيه أن القوائم المالية لا تتضمن أي معلومات غير واضحة و أن الموقع قام بالمناقشة للتقارير مع مجلس الإدارة. على أن يوقع الإقرار من المديرين الرئيسيين والعضو المنتدب والمدير المالي ويرفق به القوائم المالية.

2 . تقدم الشركة نسخة من الإقرار مع مرفقاته إلى المراجع المالي لحسابات للشركة.

المصـــــدر : البلاد
التـــاريخ : 07-06-2008 العـــدد : 18820
الصفحـات : 11 المسلسل : 96

3 . فور إصدار مكتب المراجعة تقريره حول القوائم المالية تقدم نسخة من التقرير والإقرار إلى إدارة الشركات بوزارة التجارة.

4 . تقوم إدارة الشركات بوزارة التجارة بالتنسيق والتشاور مع الهيئة السعودية للمحاسبين بدراسة الوثائق المقدمة.

5 . التأكيد على تقديم الشركة الإقرار الخاص بالتزام المديرين والموظفين وجميع أقاربهم بالقواعد المنظمة للتداول على أن تقوم الإدارة بالوزارة والهيئة بالتأكد من الإقرارات ومراجعتها.

وتعمل السوق المالية بالتعاون مع الهيئة على توفير جميع سبل الحماية اللازمة لضمان سلامة ودقة وصحة جميع عمليات السوق من خلال الرقابة على عمليات السوق ومتابعتها وتحليل جميع عمليات السوق ومراجعتها ودراسة تأثيرها بالإضافة إلى مراجعة وإعداد التقارير اللازمة عن سير عمليات التداول في السوق وحصر المخالفات والرفع بها إلى هيئة السوق المالية لاتخاذ ما تراه من عقوبات وضمان الإفصاح المستمر من قبل الشركات المدرجة وإلزامها ووضع المعايير الملائمة والمناسبة لمستويات الإفصاح المطلوبة ونشر وتوزيع القوائم المالية والإعلانات عن الأداء للشركات المدرجة ومتابعة ما يتم نشره وتداوله من أخبار في جميع وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء عن السوق المالية ونشاطها.

وكان أهم التطورات في النظام الالكتروني للسوق المالية السعودية ، التحول من السجلات الورقية إلى السجلات الإلكترونية، وتطبيق الحسابات الشخصية للمستثمرين ، وإكمال عمليات التسوية والتقاص آنياً، مما يساعد على زيادة عمليات البيع والشراء والتنفيذ في فترة التداول الواحدة. وساعدت الأنظمة الجديدة على زيادة الإقبال على السوق والتعامل فيها، ووصل عدد المستثمرين في السوق السعودي إلى 3.6 مليون مستثمر مسجلين في النظام في نهاية الربع الثالث من العام الماضي 2007م. في حين كان العدد لا يتجاوز 40.000 مستثمر في العام 2001م.

ووقعت السوق المالية السعودية في العام 2006 م ، عقداً مع شركة OMX السويدية المتخصصة في تشغيل الأسواق وتطوير أنظمتها الإلكترونية. لتطوير واستبدال أنظمتها السابقة بأخرى قادرة على مواكبة هذه التطورات والنمو المتوقع في عدد الشركات المدرجة في السوق والمتعاملين فيها. وأصبح النظام الجديد قادر على تنفيذ ما لا يقل عن مليوني صفقة في اليوم في الظروف الطبيعية، مع إمكانية التوسع في ذلك متى دعت الحاجة، إضافة إلى إمكانية إيجاد وإضافة مؤشرات أخرى جديدة، تعكس الأداء الحقيقي للسوق.

وتم تطبيق المرحلة الأولى من النظام في شهر أكتوبر 2007م، وسيتبعها العديد من المراحل الأخرى لاستكمال جوانب التطور التقني للأنظمة. وفي شهر إبريل الماضي تم إعادة هيكلة قطاعات السوق من ثمانية قطاعات إلى أربعة عشر قطاع واقتصر احتساب المؤشر الحر على الأسهم المتداولة فعليا حيث تم استبعاد حصص الحكومة والشركاء الأجانب والمؤسسين الذين لم يمض على تأسيس شركاتهم عامان.

وأوضح مدير إدارة الأبحاث والتطوير في السوق المالية السعودية "تداول" عايد العايد في لقاء نظمته لجنة الأوراق المالية في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في الخامس والعشرين من شهر مارس الماضي أن نسبة الأسهم الحرة التي جرى حسابها في المؤشر الجديد تمثل ٣٢.٤ في المائة من الأسهم المصدرة "جميع أسهم الشركات المدرجة حتى تاريخ اللقاء".

وبحسب البيانات يبلغ عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية حاليا 121 شركة تبلغ القيمة الإجمالية لأسهمها المصدرة نحو 34 مليار سهم فيما يبلغ عدد الأسهم الحرة "القابلة للتداول وفق الهيكلة الجديدة للمؤشر" نحو 12 مليار سهم تمثل حوالي 33 في المائة من الأسهم المصدرة.

وأكد العايد أن طريقة توزيع الأرباح والإستحقاقات سواء العينية أو النقدية من قبل الشركات ستظل على جميع الأسهم المصدرة سواء القابل منها للتداول أو غير المتاح للتداول حيث سيتم حساب المؤشرات المالية مثل الربح الموزع ومردود الربح الموزع وصافي الربح وحقوق المساهمين والسعر العائد والعائد على السهم والقيمة الدفترية لجميع الأسهم إضافة إلى أن ما يتعلق بحقوق الأولوية ستظل كما هي دون تغيير وكذلك حق التصويت والترشيح لمجالس إدارات الشركات.